

انتهاكات مستمرة لحقوق الانسان في سوريا

في إطار مسلسل المحاكمات السورية التي تجريها المحاكم الأمنية السورية لمعارضى الرأي، منذ عام، أصدرت محكمة أمنية سورية الحكم على ثلاثة معارضيين هم "د. كمال اللبواني، المهندس فواز تيللو، المدرس حسن سعدون" بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين الى خمس سنوات، بتهم التعرض للدستور وإيذاء المشاعر الوطنية والدعوة للعصيان لقلب الأوضاع السياسية في البلاد عنوة. وجاءت هذه الأحكام ضمن سلسلة من الأحكام المشابهة بحق عدد من نشطاء الرأي وأعضاء في لجان إحياء المجتمع المدني بينهم عضوان في البرلمان السوري.

إننا إذ نعلن بطلان المزاعم التي جاءت في حيثيات الأحكام التي صدرت بحق مواطنين عبروا عن آرائهم بموضوعية حيال قضايا أساسية ومصيرية تتعلق بإطلاق حرية التعبير وإشاعة الديمقراطية ومحاسبة الفاسدين والقيام بالإصلاحات اللازمة واحترام حقوق الانسان والتعددية السياسية والقومية من أجل النهوض بالبلاد وإخراجها من أزمتها الحالية وتعزيز الوحدة الوطنية. نؤكد على عدم شرعية وقانونية تلك الأحكام القمعية المخالفة للدستور والهادفة الى كم الأفواه وإلغاء الرأي الآخر وسد الطريق أمام المحاولات المخلصة من جانب الوطنيين والديمقراطيين لانتشال البلاد من المستنقع الذي تتخبط فيه. كما نطالب بالافراج فوراً عن جميع معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، وبينهم مناضلين كرد (حسين داوود، ومحمد نوح)، وإلغاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ التي توفر المناخ الملائم للأجهزة القمعية والفئات الفاسدة للانقضاض على كل صوت حر يرتفع مطالباً بتوفير الحريات الأساسية وإشاعة الديمقراطية والتعددية وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المسائل التي تعاني منها البلاد بما فيها الحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا.

إن الاستمرار في هذه السياسات سوف لن يؤدي إلا الى إضافة المزيد من التعقيدات على طريق تحقيق الإصلاحات المنشودة، والانفتاح، واستمرار سيطرة الأجهزة الأمنية على مقدرات البلاد والعباد.

الحرية لكافة السجناء والمعتقلين السياسيين

والديمقراطية للشعب السوري

2002/8/25

رابطة كاوا للثقافة الكردية - سوريا